

Distr.: General
26 April 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقد رحب هذا القرار بالتقدم المستمر في عملية السلام بنيبال، وعهد إلى بعثة سياسية خاصة، كما طلبت ذلك الحكومة النيبالية والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، برصد إدارة أسلحة الطرفين وأفرادهما المسلحين، والمساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني لانتخاب جمعية تأسيسية في جو من الحرية والنزاهة، وتوفير فريق مصغر من مراقبي الانتخابات. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عينت إيان مارتين، الذي كان يعمل بصفته ممثلاً شخصياً لي في نيبال، ممثلاً خاصاً لي ورئيساً للبعثة.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام منذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى مجلس الأمن (S/2007/7) والأنشطة التي اضطلعت بها البعثة منذ إنشائها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقيم التحديات المستمرة والفرص المتاحة لتحقيق سلام مستدام في نيبال.

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - أحرزت عملية السلام تقدماً لافتاً للنظر في فترة قصيرة جداً منذ إنشاء البعثة رغم أنها واجهت عدداً من الصعوبات وشهدت حالات تأخر مفهومة. لكنه يظل من الضروري تعزيز هذه المكاسب. فقد أحرز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي وقعته حكومة تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واتفق الطرفان على دستور مؤقت أصدر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ وحل



البرلمان، الذي كان أعيد إلى العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأستعيض عنه بمجلس تشريعي مؤقت. وتضم الهيئة الجديدة أعضاء ماويين، إضافة إلى أعضاء الأحزاب السياسية المنتخبين لعضوية مجلس النواب في عام ١٩٩٩ وبعض الأعضاء المعينين من المجتمع المدني. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، شكلت حكومة تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ("الأحزاب الثمانية") حكومة مؤقتة برئاسة رئيس الوزراء جيريجا براساد كوارالا، حصل فيها وزراء الحزب الماوي على ٥ حقائب من أصل ٢٢ حقيبة وزارية.

٤ - وقد ربط تحالف الأحزاب السبعة إشراك الحزب الماوي في المجلس التشريعي المؤقت والحكومة المؤقتة بإحراز تقدم في إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين. وفي المجموع، جمع ٣١ ١٥٢ فردا من الأفراد الماويين في ٧ مواقع رئيسية و ٢١ موقعا فرعيا في جميع أنحاء البلد، وسجلت ٣ ٤٧٥ قطعة سلاح. وهي الآن مخزونة في حاويات تراقبها البعثة على مدار الساعة، باستثناء ما احتفظ به لكفالة أمن محيط أماكن التجميع وفقا لاتفاق ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين أو لضمان الأمن الشخصي لقادة الحزب الماوي. وقام الجيش النيبالي بتخزين ما يعادل تلك الأسلحة عددا ونوعا وأخضعها لنفس إجراءات التسجيل والرصد من جانب البعثة. وفي منتصف نيسان/أبريل، كانت البعثة مستعدة لبدء المرحلة الثانية، وهي تسجيل المقاتلين الماويين والتحقق من هويتهم.

٥ - بيد أن هذه الإنجازات الهامة أتت على خلفية اضطرابات اجتماعية متصاعدة وقضايا استبعاد طويلة الأمد، تفاقمت نتيجة إصرار الفئات المهمشة تقليديا على اغتنام الفرصة للضغط من أجل كفالة التمثيل الكافي في الجمعية التأسيسية وعدم رضاها عن الدستور المؤقت. وشاركت منظمات تمثل الماديسيين، وهم شعب يقطن سهول تيراي على الحدود الجنوبية لنيبال، في توسيع نطاق الاحتجاجات طوال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٧، مطالبة بإدخال تعديلات على الدستور المؤقت وإجراء تغييرات في الترتيبات الانتخابية لكفالة التمثيل وفقا للنسبة التي تمثلها هذه الجماعة من السكان في الجمعية التأسيسية والهيئات الرسمية، مع التزام بإقامة دولة اتحادية.

٦ - وتحول بعض المظاهرات إلى مظاهرات عنيفة، وفي عدد من الحالات، ردت الشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة باستعمال مفرط للقوة. وكان ما لا يقل عن ١٨ من أصل ٢٤ حالة وفاة وثقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال في الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ناتجة عن تدخلات الشرطة، وأصيب كثيرون آخرون بجراح، وألحقت أضرار واسعة النطاق بالمتلكات، بما في ذلك المكاتب الحكومية. وفي

منطقة تيراي، زاد التوتر والعنف بين المحتجين الذين يمثلون منتدئ حقوق شعب الماديسي، وفصيلين مسلحين تابعين لجانتاتريك تيراي موكتي مورتشا، والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وكان هناك قلق كبير من سعي مفسدين محتملين إلى الاستفادة من الاضطرابات لإخراج عملية السلام من مسارها، واتخذ بعض المواجهات طابعا أهليا بين الماديسيين (غير المنحدرين من أصول جبلية) والبهاديين (المنحدرين من أصول جبلية). وأيدت منظمات تمثل الجانجاتيين (وهم شعب أصلي)، منها الاتحاد النيبالي للقوميات الأصلية، احتجاجات الماديسيين أو أكدت مطالب مماثلة بالإدماج. وفي بعض الأحيان، هددت مطالب الفئات المهمشة تقليديا بأن تتعدى عملية السلام الحكومية - الماوية على النحو المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت.

٧ - وسعى تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى مواجهة الأزمة بفعالية من خلال اتخاذ خطوات لإعادة النظام والقانون والنظر فعليا في الشكاوى المعترف بمشروعيتها. وفي خطاب هام إلى الأمة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن رئيس الوزراء جيريجا براساد كوارالا، الذي يدعمه رؤساء الأحزاب الثمانية جميعا، تنازلات كبيرة في مسعى لتهدئة الماديسيين الذين يحتجون على نطاق واسع. وتعهدت الأحزاب الثمانية بتخصيص ٤٩ في المائة من مقاعد الجمعية التأسيسية لمنطقة تيراي، تناسبا مع عدد سكانها قياسا إلى العدد الإجمالي لسكان البلد وفقا لأحدث تعداد أجري فيه، وتعديل الدستور المؤقت لتضمينه التزاما بإقامة دولة اتحادية في المستقبل. وأنشأت الحكومة فريقا وزاريا لبدء حوار مع ممثلي الماديسيين وممثلي جماعات أخرى مهمشة تقليديا. ورغم أن الاحتجاجات في تيراي قد خفت، فإن المحادثات الرسمية بين الفريق الحكومي، ومنتدئ حقوق شعب الماديسي، وجانتاتريك تيراي موكتي مورتشا لم تبدأ قبل إنشاء الحكومة المؤقتة، التي قامت فوراً بتعيين فريق جديد لمواصلة الجهود من أجل إجراء هذا الحوار. وواصلت فئات أخرى مهمشة تقليديا احتجاجاتها دعما لمطالبها الفردية، وأعلن ممثلو الجانجاتيين تفضيلهم تنظيم مائدة مستديرة مع كل الفئات المحتجة بدلا من إجراء مفاوضات مستقلة تركز على فرادى الجماعات.

٨ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، قتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصا، يرتبط معظمهم بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في مدينة غور. بمنطقة تيراي، وهي مدينة قريبة من حدود نيبال مع الهند، وذلك بعد اندلاع أعمال عنف خلال تجمعين متزامنين للحزب الماوي ومنتدئ حقوق شعب الماديسي. والتزم الماويون بضبط النفس بعد مصرع أعضاء حزبهم، وإن كان مقاتلون ماويون غادروا مواقع تجمعهم مدة وجيزة للاحتجاج سلميا على عمليات القتل في غور، في انتهاك للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وظل الوضع في

منطقة تيراي مضطرباً، مع استمرار عدد من الفصائل المحاربة في النشاط، بما فيها فصيلاً جانتانتريك تيراي موكتي مورتشا، وغور تيراي، وصلال تيراي، وجيش الدفاع النيبالي، وهو جماعة أصولية تلتزم بإقامة مملكة هندوسية في نيبال أعلنت مسؤوليتها عن زرع أجهزة متفجرة في عدة مواقع، منها منازل نشطاء في المجتمع المدني بكاتماندو. وقد أكدت عمليات القتل التي وقعت في غور أوجه القصور الخطيرة في جهاز إنفاذ القانون بالبلد، وخطر تزايد الإجرام على الحدود مع الهند، الذي تتعاون حكومتا نيبال والهند على التصدي له.

٩ - ولم يحرز تقدم يذكر في مشاركة المرأة في عملية السلام. ومن المؤمل أن تحاول الحكومة المؤقتة وجميع الجهات المعنية مجدداً، في إطار السعي إلى كفالة شمول العملية، ضمان مشاركة أوسع وأعمق للمرأة النيبالية في البحث عن السلام الدائم.

١٠ - وكان الأمن العام مدعاة للقلق لا في منطقة تيراي فحسب بل في معظم أنحاء البلد. فقد كانت هناك على نطاق واسع شكاوى من استمرار الحزب الماوي في القيام بعمليات طفيفة لتهريب وتهديد قطاعات عدة، وبخاصة المشاريع التجارية في المناطق الحضرية، مما أفضى إلى احتجاجات من لدن دوائر الأعمال. وقد قامت رابطة الشباب الشيوعي، التي أنشأها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في أوائل شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، باحتجاز أفراد، واضطلعت بأنشطة أخرى شبه بوليسية، مما يثير القلق من عدم تخلي الماويين تماماً عن آليات الأمن الموازية. ويتيح تشكيل الحكومة المؤقتة فرصة للحزب الماوي للمشاركة داخل الحكومة في استتباب الأمن العام وكفالة تعاون أطرها التام مع سلطات إنفاذ القانون في الدولة.

١١ - وفي إطار المفاوضات التي أفضت إلى تشكيل الحكومة المؤقتة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اعتمدت الأحزاب الثمانية برنامجاً للحد الأدنى المشترك، أعربت من خلاله مجدداً عن التزامها بالاتفاقات الماضية، بما في ذلك تهئية بيئة مواتية لإجراء انتخاب سلمي. واتفقت الأحزاب على تاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كموعداً لانتخاب الجمعية التأسيسية، رغم أن تحديد موعد انتخابي يقتضي صدور قرار رسمي من الحكومة المؤقتة وإدخال تعديل آخر على الدستور المؤقت، الذي ينص على إجراء الانتخاب في ١٤ حزيران/يونيه. واتفقت على إنشاء لجنة تنسيق مشتركة للأحزاب الثمانية لمساعدة الحكومة المؤقتة، وحل المشاكل ورصد تنفيذ برنامج الحد الأدنى المشترك، ولجان رصد محلية في كل المقاطعات، تضم الأحزاب السياسية الناشطة محلياً وجهات أخرى لرصد تنفيذ اتفاق السلام. وبتت الأحزاب السياسية الثمانية في تعديلين على الدستور المؤقت، وأرسلتهما الحكومة المؤقتة إلى المجلس التشريعي المؤقت، وينص هذان التعديلان على تصويت أغلبية ثلثي الأصوات لحجب الثقة عن رئيس الوزراء وعلى تصويت أغلبية ثلثي الأصوات لإلغاء الملكية إذا لوحظ أن الملك يعيق بدرجة

كبيرة انتخاب الجمعية التأسيسية. وينص الدستور المؤقت من جهة أخرى على أن قرار الإبقاء على الملكية أو إلغائها يتخذ بأغلبية بسيطة في الدورة الأولى للجمعية التأسيسية.

١٢ - وكان تحالف الأحزاب السبعة والحزب الماوي قررا في الأصل في اتفاقهم المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بأن يجري انتخاب الجمعية التأسيسية بحلول منتصف حزيران/يونيه، كتتويج لجدول زمني كان قد توقع تشكيل الحكومة المؤقتة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومنذ تعيين كبير مفوضي الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأربعة أعضاء آخرين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير، واللجنة الانتخابية النيبالية تثابر، بدعم من المستشارين الانتخابيين التابعين للبعثة، من أجل الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة للوفاء بهذا الجدول الزمني الطموح أصلا. وبدا هذا الأمر صعبا أكثر فأكثر بسبب عوامل رئيسية ثلاثة هي: تأخر إقرار القانون الانتخابي الضروري، مما جعل الوفاء بالجدول الزمني أمرا مستحيلا نظرا لأسباب لوجستية وأسباب أخرى؛ والحاجة إلى معالجة شواغل الفئات المهمشة تقليديا بطرق منها إضافة الدوائر وبحث الحصص في إطار النظام الانتخابي؛ والوقت اللازم لكفالة الأمن العام بالقدر الكافي. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أبلغت اللجنة الانتخابية الحكومة المؤقتة بأن إجراء انتخاب بحلول منتصف حزيران/يونيه كما هو منصوص عليه في الدستور المؤقت قد بات أمرا مستحيلا وأنه قد يلزم منح مهلة ١١٠ أيام كحد أدنى ابتداء من إقرار القانون الضروري. وحتى الآن لم تبت الحكومة المؤقتة في مشورة اللجنة.

١٣ - وعكس إحجام الأحزاب عن تأجيل موعد الانتخاب قلقا حقيقيا من تعثر عملية السلام ومواجهتها مزيدا من الصعاب من المفسدين إذا لم يحافظ على زخمها. ولتجنب مثل هذه الأخطار لا بد من تعاون قوي فيما بين الأحزاب الممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس التشريعي المؤقت، فضلا عن المجتمع المدني، وكافة القوى الديمقراطية في نيبال، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لانتخاب جمعية تأسيسية ذات مصداقية.

ثالثا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٤ - قرر مجلس الأمن في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/49) تأييد ما اقترحه سلفي في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/920) من إرسال وحدة متقدمة يصل قوامها إلى ٣٥ من أفراد رصد الأسلحة و ٢٥ من موظفي الانتخابات. ويمكن هذا القرار مكتب الممثل الشخصي حينذاك، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال لاحقا، من الاستجابة للطلب العاجل لأطراف اتفاق السلام الداعي إلى الإسراع برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين وتقديم المساعدة للعملية الانتخابية.

١٥ - وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٦١ ميزانية للبعثة للعام ٢٠٠٧ قدرها ٨٨ ٨٢٢ ٠٠٠ دولار. وكانت البعثة تعمل قبل ذلك استناداً إلى إذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٩ ٣٦٣ ٠٠٠ دولار أصدرته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عملاً بأحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية ٢٤٩/٦٠.

١٦ - ولئن تسنى إحراز تقدم سريع في مجالي رصد الأسلحة وتقديم المساعدة الانتخابية، فقد واجهت البعثة، في أثناء إجراء المداولات بشأن تخصيص اعتمادات ميزانيتها، عراقيل تنفيذية كبيرة تتعلق بالموارد البشرية واللوجستية. وواجه أفراد رصد الأسلحة بوجه خاص مشكلات كبيرة فيما يتعلق بمعدات الاتصال والنقل تُعزى في معظمها إلى احتياجات بعثة أخرى نُشرت في مكان آخر. ولم يكن بمقدور البعثة تعيين موظفين أكثر مما هو مأذون به في سلطة الدخول في الالتزامات السابقة لصدور الولاية ما لم يتم اعتماد ميزانيتها وملاكها الوظيفي. ومن الحلول الجزئية المؤقتة التي جرى اللجوء إليها لتلبية الحاجة إلى وجود موظفين في الميدان بأسرع وقت ممكن إيفاد موظفين من بعثات أخرى في مهام مؤقتة إلى البعثة. وإني أشكر البعثات الأخرى لتفهمها، وأعرب عن تقديري لحكومات الدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والهند للمساعدة التي قدمتها لتلبية للاحتياجات اللوجستية العاجلة.

١٧ - ومع اعتماد الميزانية، يجري تعيين الموظفين بأسرع ما يمكن. ومن المتوقع أن تكون فترة عمل البعثة قصيرة، وإذا أخذت عمليات التعيين ونشر الدعم اللوجستي مجراها الطبيعي، فإن ذلك سيجعل الإسراع بنشر بعثة ذات مدة محددة أمراً بالغ الصعوبة.

١٨ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قُدم إلى البعثة الدائمة لنيبال مشروع اتفاق بشأن مركز البعثة. وفي ١٣ نيسان/أبريل، ردت وزارة الخارجية باقتراح إدخال عدد من التعديلات تجري مناقشتها حالياً. وقدمت حكومة نيبال دعماً ممتازاً لدى وصول المعدات الخاصة بالبعثة وأثناء القيام بإجراءات التخليص الجمركي لها. ووفرت الحكومة التسهيلات في كاتماندو وفي المطارات الإقليمية، ووافقت على أن تتيح للبعثة استخدام جزء من مركز بيرندرا الدولي للمؤتمرات بكاتماندو مقراً لها وعلى أن توفر مباني للمكاتب الإقليمية للبعثة في بيراتناغار وبوخارا ونيبالغونج ودانغادي.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٩ - واصل ممثلي الخاص وفريقه إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة مواتية لانتخاب الجمعية التأسيسية وإنجاح عملية الانتقال السياسي في نيبال. ودأبت العناصر الأساسية للبعثة، التي انضادت تدريجياً إلى الفريق الأولي التابع لممثلي الشخصي حينئذ، على الاضطلاع بمهامها ريثما يتم اعتماد ميزانية البعثة ونشر كامل أفرادها.

ألف - رصد الأسلحة

٢٠ - أتاح إرسال الوحدة المتقدمة المتكونة من ٣٥ من أفراد رصد الأسلحة المأذون به في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والدعم المقدم من خبراء التسجيل التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن فرقة العمل المؤقتة، وهي آلية وطنية تتألف من جنود سابقين في صفوف الجيش الهندي، البدء في تسجيل مقاتلي الجيش الماوي وأسلحتهم في منتصف كانون الثاني/يناير والانتهاء من المرحلة الأولى من التسجيل في مراكز التجميع، بما في ذلك تخزين الأسلحة، في منتصف شباط/فبراير. واكتملت عملية تسجيل أسلحة الجيش النيبالي وتخزينها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢١ - وبدأ التخطيط لرصد الأسلحة والأفراد المسلحين بالاستعانة بمستشار عسكري أقدم وثلاثة مستشارين عسكريين أوفدوا إلى مكتب الممثل الشخصي حينذاك في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان العدد الإجمالي لأفراد الرصد الذين أوفدوا في كل نهاية شهر كالتالي: كانون الثاني/يناير: ٣٤ فرداً؛ شباط/فبراير: ٦٤ فرداً؛ آذار/مارس: ٩١ فرداً. وبلغ إجمالي عدد هؤلاء الأفراد في ١٥ نيسان/أبريل ١١٢ فرداً؛ ويُنتظر، مع أخذ الاحتياجات اللوجستية في الحسبان، أن ينتهي النشر في أيار/مايو. ويتواجد أفراد رصد الأسلحة على مدار الساعة في المواقع الرئيسية السبعة لتجميع الجيش الماوي وفي موقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أصبح هناك ثلاثة مقار قطاعية عاملة هي: مقر القطاع الغربي في نيبالغونج؛ ومقر القطاع الأوسط في كاتماندو؛ ومقر القطاع الشرقي في بيراتناغار. ويجري حالياً إنشاء مقرين للقطاعين الآخرين المتبقين، وهما القطاع الغربي الأقصى في دانغادي والقطاع الغربي الأوسط في بوخارا.

٢٢ - وتلقى أفراد رصد الأسلحة التابعون للأمم المتحدة الدعم في عملية التسجيل من كل من أفرقة التسجيل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلي اليونيسيف وأعضاء فرقة

العمل المؤقتة. وأبلغت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد بتسجيل ١٥٢ ٣١ فردا و ٣٤٧٥ قطعة سلاح، وتمثل النساء ١٩ في المائة من مجموع الأفراد المسجلين. وقد أصدرت اللجنة النتائج التي توصلت إليها بخصوص هذه العملية في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢٣ - وشملت الأسلحة المسجلة تلك التي احتفظ بها لكفالة أمن محيط مواقع التجميع وفقا للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، إضافة إلى ٩٦ قطعة سلاح احتفظ بها خارج مواقع التجميع لكفالة أمن قادة الحزب الماوي. وقد حثت البعثة مرارا الحكومة والحزب الماوي على التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الطرائق التي يمكن بها كفالة أمن قادة الحزب الماوي، الأمر الذي أدى إلى تعقد نظام رصد الأسلحة. ومع أن البعثة أبلغت بتوصل الطرفين إلى اتفاق من حيث المبدأ، فحتى ١٥ نيسان/أبريل لم يضيفا عليه طابعا رسميا. لكن كل الأطراف اتفقت على أن أي أسلحة أخرى يُعثر عليها ستندل على انتهاء القانون وتكون خاضعة للمصادرة والمحاكمة.

٢٤ - ووفقا للاتفاق، جرى تسجيل ٨٥٥ ٢ قطعة سلاح تعود للجيش النيبالي وتخزينها في ثكنات شهوي بكاتماندو في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويعادل هذا العدد عدد الأسلحة التي قام الجيش الماوي بتخزينها، باستثناء ما احتفظ به لكفالة أمن المحيط وأمن القادة، كما يضم نفس أنواع الأسلحة التي سجلها وخزنها الحزب الماوي.

٢٥ - ويتم رصد كل المواقع السبعة لتخزين أسلحة الجيش الماوي وموقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، ومنها تواجد أفراد رصد الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على مدار الساعة، وتأمين المراقبة الإلكترونية. ويقوم أفراد الرصد بزيارات لمواقع التجميع الفرعية وثكنات الجيش النيبالي، ويحققون في الحوادث حسب الاقتضاء. والبعثة على استعداد للبدء في المرحلة الثانية من تسجيل مقاتلي الجيش الماوي والتحقق من هويتهم التي تقتضي أن يكون المتبقون منهم في مواقع التجميع ممن ولدوا قبل ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ولم يجندوا بعد ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وحتى منتصف نيسان/أبريل، لم يقبل الحزب الماوي بطرائق التحقق من هوية الأطفال دون سن الثامنة عشرة وتسريحهم، وأنكر علنا وجودهم في صفوف قواته. وعلاوة على ذلك، أرادت قيادة الحزب الماوي أن تبادل الحكومة المؤقتة بمناقشة مستقبل المقاتلين الماويين ومسألة وضع المزيد من التدابير لتحسين الظروف في مواقع التجميع قبل البدء في التحقق من الهوية.

٢٦ - وتسبب الظروف السائدة في مواقع التجميع قلقا بالغاً للبعثة. وبالرغم من أن الأمر ليس بأي حال من الأحوال من مسؤوليات الأمم المتحدة، فقد سعت البعثة والوكالات

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مرارا إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والحزب الماوي بغية تحسين الأوضاع في تلك المواقع، وأعربت عن استعدادها للاستجابة لطلبات المساعدة. وشكلت الحكومة المؤقتة لجنة جديدة لإدارة مواقع التجميع يرأسها وزير السلام والتأهيل وتضم بين أعضائها الوزير الأقدم من الحزب الماوي، وتلتزم بالقيام عاجلا بتحسينات في تلك المواقع. بيد أن المهمة ازدادت صعوبة لأن عدد الأفراد الموجودين في مواقع التجميع يتجاوز بكثير التوقعات، مما يستلزم قيام البعثة بمهمة التحقق من هوية المقاتلين في أقرب وقت ممكن، كما أن الأمطار الموسمية المتوقع بدء هطولها في منتصف حزيران/يونيه تجعل الإسراع بالتحسينات أمرا لا بد منه.

٢٧ - وحتى ١٥ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد ٢٤ اجتماعا. وعمل الفريق الذي يتألف من ممثلين من البعثة والجيش النيبالي والجيش الماوي في جو تسوده روح عالية من التعاون. وسييسر تشكيل الحكومة المؤقتة إحراز تقدم في تسوية مجموعة من القضايا التي تواجه اللجنة.

٢٨ - وجرى في مناطق محددة، بينها وبين كل من مواقع التجميع السبعة الرئيسية مسافة آمنة، تجميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع، التي استخدمها الجيش الماوي بشكل كبير أثناء الصراع. وتقع على عاتق الطرفين مسؤولية التخلص من هذه الأجهزة وإزالة حقول الألغام التي زرعها الجيش النيبالي. ومع ذلك، وبالنظر إلى المخاطر الأمنية التي تمثلها هذه الأجهزة وللحد إلى أدنى درجة من العوامل التي قد تؤثر سلبا في عملية التجميع ورصد الأسلحة، تقوم وحدة مكافحة الألغام التابعة للبعثة بإجراء تقييمات لمرافق تخزين هذه الأجهزة في كافة المواقع الرئيسية، وذلك للحصول على أرقام تقديرية عن الكميات والتأكد من حالة المتفجرات المخزنة. ويُقدر الحجم الإجمالي للمتفجرات المخزنة حاليا في المواقع السبعة بعشرة أطنان من المتفجرات وتشمل متفجرات سائلة وأجهزة متفجرة مرتجلة الصنع وذخائر غير منفجرة. وقد رصدت الوحدة عملية التخزين وأصدرت توصيات لتحسين مرافق التخزين. وقُدمت المشورة إلى قادة الجيش الماوي بشأن الحد من مخاطر الانفجار العرضي، وطلب منهم تحديد مكان في كل موقع من مواقع التجميع ليكون ساحة للتفجير. وفي الوقت الحالي، أعطيت تعليمات بعدم الاقتراب من مواقع التخزين، وترى الوحدة حسب تقييمها أن المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة في مواقع التجميع مخاطر مقبولة ما دام أفراد رصد الأسلحة يتبعون تلك التعليمات المتعلقة بالسلامة.

٢٩ - وقد حثت الوحدة على الإسراع بتدمير كافة الأصناف المخزنة، نظرا للمخاطر التي ينطوي عليها تراكم المتفجرات في مواقع التخزين، في ضوء ارتفاع درجة الحرارة، وقدم

بعض المتفجرات وحالتها. واعتمدت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد خطة للتدمير تعطى فيها الأولوية للتخلص من المتفجرات التي يعد تخزينها غير مأمون. وبدعم مالي من المانحين، أُبرم عقد مع شركة يوجد مقرها في المملكة المتحدة، هي "Armor Group"، كي ترصد التخزين باستمرار وتبدأ في تدمير الأصناف التي تصدر قائمة القطع الموصى بتدميرها. ووافق الجيش النيبالي والماوي على تعيين موظفين للاتصال بالوحدة، وهو أمر يُنتظر منه أن ييسر إلى حد بعيد التنسيق والاتصال بين الطرفين. وتجري الوحدة أيضا اتصالات مع الجيش النيبالي لتقديم الدعم إليه، في حدود قدراتها، من أجل إزالة حقول الألغام التي قام بزرعها.

باء - الدعم الانتخابي

٣٠ - يقدم مستشارو البعثة الانتخابيون المساعدة التقنية والمشورة الفنية إلى لجنة الانتخابات في المجالات التالية: الإطار القانوني والقوانين؛ وتنقيف الناحين؛ والتدريب؛ واللوجستيات؛ والأحزاب السياسية، واعتماد المراقبين على الصعيدين المحلي والدولي؛ ووسائل الإعلام؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ وإنشاء المواقع على شبكة الانترنت؛ والدعم الميداني. وقدم مستشارو البعثة إرشادات مستفيضة بشأن التخطيط لإجراء انتخاب يتماشى مع المعايير الدولية، والإعداد له، وأوصوا بإدخال تعديلات على مشروع القوانين الانتخابية، وخاصة لكفالة إشراك الجميع وفقا للالتزامات المتعهد بها في الدستور المؤقت. والسلطات النيبالية هي التي تتخذ القرارات بشأن محتوى القوانين والممارسات.

٣١ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، بلغ العدد الإجمالي لموظفي مكتب المساعدة الانتخابية ٢٤ موظفا: يعمل تسعة منهم في مقر لجنة الانتخابات بكاتماندو، وثلاثة في كل من الأقاليم الخمسة، وهي بيراتناغار وبوخارا وكاتماندو ونيبالغونج ودانغادي. وهناك ٤ وظائف أخرى تستكمل إجراءات شغلها وسيعمل شاغلوها في المقر بكاتماندو. ويجري التحضير، بوسائل منها إجراء تقييم أمني في كل مقاطعة على حدة، لنشر ١٢٤ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٤٣ من متطوعيها الوطنيين. وسيقوم هؤلاء المتطوعون بمهام موظفين انتخابيين معاونين في المقاطعات الـ ٧٥ بنيبال. وسيتوقف وضع الجدول الزمني للنشر على القرارات النهائية بشأن الإطار الزمني للانتخابات. وقد اختير أعضاء فريق خبراء مراقبة الانتخابات الذين سيقومون باستعراض كافة الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وتقديم تقارير عن إجراء الانتخابات، وسيعينهم الأمين العام رسميا في المستقبل القريب.

٣٢ - وفي الإخطار الذي أرسلته لجنة الانتخابات إلى الحكومة المؤقتة لإبلاغها بأن عقد انتخابات في منتصف حزيران/يونيه أصبح مستحيلا، أُشير، علاوة على الاحتياجات

التشريعية واللوجستية، إلى البيئة الأمنية، مما يبرز أهمية الإسراع بنشر أعضاء الفريق الاستشاري المصغر للشرطة التابع للبعثة.

جيم - الشؤون المدنية

٣٣ - يتولى مكتب الشؤون المدنية مسؤولية تنفيذ ولاية البعثة وهي المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، علاوة على إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين. وتعهد الطرفان مرارا بالتزامات لا غنى عنها لتهيئة الظروف المواتية في البلد لانتخاب جمعية تأسيسية ذات مصداقية. ووردت هذه الالتزامات بادئ ذي بدء في مدونة قواعد السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٠٦، وتناولتها باستفاضة اتفاقات لاحقة، منها اتفاق السلام الشامل، وتناولها مؤخرا برنامج الحد الأدنى المشترك للحكومة المؤقتة. وتشمل الالتزامات، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالأسلحة والأفراد المسلحين، كفالة حرية تنقل الناشطين السياسيين وأعضاء المنظمات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد، والتعبير عن آرائهم، والاشتراك في الحملات وغيرها من الأنشطة؛ والسماح للدوائر والمرافق الحكومية وغيرها من الدوائر والمرافق الأساسية بالعمل دون إرباك؛ وكفالة إعادة الممتلكات المصادرة أو المحجوزة أثناء الصراع. وسيكتسي ضمان حيز سياسي كاف وفرص متكافئة للجميع في المناطق الريفية التي طال فيها غياب الدولة، أهمية حاسمة لكفالة مصداقية الانتخاب.

٣٤ - وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حُلّت اللجنة الوطنية للرصد، التي أنشأها الطرفان في أيار/مايو ٢٠٠٦ لرصد الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار، وأعرب الطرفان عن عزمهما إنشاء هيئة جديدة للرصد. وما فتئ ممثلي الخاص يؤكد على أهمية إيجاد آلية وطنية مستقلة ذات مصداقية لرصد عملية السلام، لكن إنشاءها تأخر في انتظار تشكيل الحكومة المؤقتة. وفي منتصف نيسان/أبريل، شرعت وزارة السلام والتعمير الجديدة في وضع خطط لإنشاء هيئة رصد رفيعة المستوى، فضلا عن لجان محلية في كل مقاطعة لرصد تنفيذ اتفاق السلام.

٣٥ - وشرع مكتب الشؤون المدنية، الذي لم يستفد من أي نشر مسبق يذكر، وكان ملاكه من الموظفين يتكون من موظفين فقط في ١٥ نيسان/أبريل، في التوظيف والتخطيط لتدريب ونشر موظفيه. ويكفل المكتب التنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وغيرها من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لديها وجود محلي قادر على الإسهام في الرصد، ومع قطاعات من المجتمع المدني، من أجل تفسير الدور المقبل لموظفي الشؤون المدنية.

دال - الشؤون السياسية

٣٦ - قدم قسم الشؤون السياسية، الذي يضم موظفا دوليا وموظفا وطنيا فقط في ١٥ نيسان/أبريل، الدعم إلى ممثلي الخاص لإجراء حوار مكثف مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام، بما في ذلك الحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وسائر المواطنين المعنيين، والسلك الدبلوماسي. وزاد المشهد السياسي تعقيدا نتيجة بروز مظالم ومطالب الجماعات المهمشة تقليديا خلال هذه الفترة، وشجعت البعثة على قيام حوار شامل داخل المجتمع النيبالي، من شأنه أن يفضي إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الانتخابية ويسهم في إيجاد حلول طويلة الأمد. وقدم قسم الشؤون السياسية الدعم أيضا إلى مكتب رصد الأسلحة في المفاوضات المتعلقة بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، وكفل التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، في انتظار إنشاء وحدة التنسيق. ويتوقع أن يكتمل الملاك الوظيفي للقسم في أيار/مايو.

هاء - الإعلام والاتصال

٣٧ - ركز قسم شؤون الاتصال والإعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على وسائل الإعلام بالدرجة الأولى، ساعيا إلى كفالة فهم ولاية البعثة وأنشطتها لدعم عملية السلام جيدا. وشمل التخطيط لأنشطة الاتصال تحديد الجمهور المستهدف، ولا سيما في الأقاليم والمقاطعات ومواقع التجميع، ولدى الفئات المهمشة تقليديا، والإعداد لإنتاج المواد الإعلامية. وسيجري التنفيذ فور تعيين الموظفين اللازمين.

٣٨ - وأجرى ممثلي الخاص خمسة مؤتمرات صحفية خلال هذه الفترة، بينما أصدرت البعثة بيانات صحفية وعقدت لقاءات واجتماعات كثيرة مع الصحافة. ووُزعت البيانات على نطاق واسع على وسائل الإعلام في الأقاليم والمقاطعات، وعلى الصعيد الوطني، وأعطت صورة دقيقة إجمالا عن عمل البعثة وشواغلها. ولكفالة إطلاع الفئات المهمشة باستمرار على عمل البعثة، وُزعت البيانات مباشرة على شبكات المجتمع المدني المستهدفة، بما في ذلك المنظمات التي تمثل المرأة، ومجتمعات الداليت، والشعوب الأصلية، والماديسي، وعلى الشبكات الإذاعية المجتمعية حتى يتسنى بثها باللغات المحلية في المناطق الريفية.

٣٩ - وعمل قسم شؤون الاتصال والإعلام وخلال هذه الفترة بحد أدنى من الموظفين: فقد عُيِّن المتحدث الرسمي في منتصف شباط/فبراير، ولحق به موظف وطني مسؤول عن الإعلام في منتصف آذار/مارس. كما انضم للقسم في مطلع نيسان/أبريل اثنان من متطوعي الأمم

المتحدة، وهما مصوّر وموظف صحفي. ومن المتوقع أن يشغل معظم الموظفين وظائفهم بحلول منتصف أيار/مايو.

واو - السلامة والأمن

٤٠ - تحسن الوضع الأمني إجمالاً في نيبال منذ انتهاء الصراع في أيار/مايو ٢٠٠٦. لكنه سجل تدهور في حفظ القانون والنظام في العديد من نواحيه. ولا تشير التقييمات إلى تعرض موظفي الأمم المتحدة إلى تهديد مباشر من أي جماعة رغم تأثير المظاهرات الاحتجاجية على عمليات البعثة. فقد حشد منتدو حقوق شعب الماديسي، الناشط بالدرجة الأولى في مناطق شرقي ووسط وغربي سهل تيراي، أعداداً كبيرة للمشاركة في إضرابات عامة، وإقامة حواجز طرقية لإرباك الحركة، وإعاقة أنشطة، منها أنشطة المراكز الجمركية على الحدود. وصرح قادة المنتدو وبعض المنظمات الأخرى علناً أن للأمم المتحدة حرية المرور أثناء الإضرابات، إلا أن المتظاهرين على الأرض، يعترضون حركتها أحياناً. وما زالت البعثة تتمتع بحرية تنقل نسبية، لكنها تلتزم الحذر أثناء الاضطرابات المدنية العديدة إذ يمكن أن تقع أعمال عنف دون إنذار. ويشدد كثيراً على التقييم الأمني وعلى إتباع معايير العمل الأمنية الدنيا.

٤١ - ويجري تعيين كامل موظفي قسم السلامة والأمن بالبعثة، بالاقتران مع التخطيط لإدماجه في إدارة شؤون السلامة والأمن في نيبال.

زاي - الإدارة واللوجستيات

٤٢ - لقد تأخر إلى حد ما إنشاء ما يلزم من هياكل أساسية للدعم الإداري واللوجستي عن وصول الوحدة المتقدمة لأفراد رصد الأسلحة ومستشاري شؤون الانتخابات ونشرهم في الأقاليم ومواقع التجميع، إذ كانت البعثة مقيدة بحدود سلطة الالتزام السابقة لصدور الولاية، فضلاً عن وجود بعثات أخرى لحفظ السلام يتم نشرها ولها احتياجات منافسة من الموارد والأفراد. وخلال مرحلة البناء بالغة الأهمية هذه، تلقت البعثة مساعدة كبيرة من وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في نيبال، في شكل أماكن وأثاث للمكاتب، ومركبات معارة مع سائقين، وإمدادات، ومشتريات وخدمات ومالية. ولبت الاحتياجات الأولية من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قدر المستطاع من مخزونات الانتشار الاستراتيجية، التي نُقلت جواً إلى كاتماندو من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. ومنحت حكومة الهند حكومة نيبال مركبات مدفوعة بالعجلات الأربع وحافلات وشاحنات يبلغ عددها ٨٢ مركبة و ٢٠ مولداً لإعارتها للبعثة، سُلم منها حتى الآن ٥٠ مركبة مدفوعة بالعجلات الأربع و ١٠ حافلات. ومع اعتماد الجمعية العامة

ميزانية البعثة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، سيصبح بالإمكان توفير كامل الهياكل الأساسية الإدارية واللوجستية، بما في ذلك إنشاء مقر البعثة في مركز بيرندرا الدولي للمؤتمرات في كاتماندو، والمكاتب الإقليمية الخمسة في بيراتناغار وبوخارا وكاتماندو ونيبالغونج ودانغادي، وذلك بهدف دعم نشر ما تبقى من أفراد رصد الأسلحة ومستشاري شؤون الانتخابات، وموظفي الشؤون المدنية، وغيرهم من الموظفين الفنيين. ولهذا الغاية، نُقل جوا إلى نيبال بحلول الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل ما يربو على ٣٠٠ طن من المعدات من مخزونات الانتشار الاستراتيجية في برينديزي.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٣ - تمشيا مع طلب الطرفين النيباليين استمرار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رصد احترام حقوق الإنسان، واصلت المفوضية أنشطتها في هذا المجال وفي مجال بناء القدرات والتوعية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال حسب الاقتضاء. وركزت الأنشطة على قضايا حقوق الإنسان المتصلة بعملية السلام، مع إيلاء الأولوية لرصد الأحداث في منطقة تيراي. وهيمنت خلال هذه الفترة شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بإنفاذ القانون من قبل كل من الشرطة والحزب الماوي من خلال أنشطته الموازية "لإنفاذ القانون". وتراوحت ردود فعل الشرطة إزاء المظاهرات وغيرها من الحوادث في منطقتي وسط وشرقي سهل تيراي بين الاستعمال المفرط للقوة (إذ كان ما لا يقل عن ١٨ من أصل ٢٤ حالة وفاة وثقتها مفوضية حقوق الإنسان في الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ناتجة عن تدخلات الشرطة) والتقاعس شبه التام. وكان الاستنتاج الرئيسي لتحقيقات المفوضية في عمليات القتل الـ ٢٧ التي وقعت في غور في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ أن السلطات المحلية والشرطة لم تمنع أو توقف أعمال العنف والقتل. ولم تؤكد أدلة طبية أو إفادات شهود إدعاءات الاغتصاب والتشويه الجنسي خلال ذلك الحادث.

٤٤ - وتدخلت المفوضية في عدد من حالات الاختطاف التي قام بها الحزب الماوي، بما في ذلك رابطة الشباب الشيوعي التابعة له. وظل الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) يحتجز مجموعات صغيرة من الأفراد ممن يقضون "أحكاما" أصدرتها "محاكم شعبية". كما أجرت المفوضية تحقيقا في عدد من المواجهات أو حوادث العنف التي شارك فيها الحزب الماوي ومنتدى حقوق شعب الماديسي، أو الحزب الماوي وأحزاب سياسية أخرى.

٤٥ - ولتعزيز الحوار والتسامح، بدأت المفوضية، بمشاركة البعثة، سلسلة من الأنشطة جمعت مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة حقوق الإنسان وعملية السلام. وقدمت المفوضية إلى ممثلي الحكومة، والمجتمع المدني، وجهات أخرى، إحاطات للتوعية بضرورة التشاور على

نطاق واسع قبل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المتوخاة في اتفاق السلام الشامل. كما واصلت الضغط من أجل محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ووفرت طبيبا شرعيا للمساعدة في استخراج الرفات التي يعتقد أنها لماينا سونوار، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما توفيت بعد تعذيبها أثناء احتجاز الجيش النيبالي لها عام ٢٠٠٤؛ وتم استخراج الرفات أخيرا في آذار/مارس ٢٠٠٧، لكن التحقيقات لم تحرز تقدما يذكر. وما زالت الحاجة إلى إنشاء لجنة تحقيق مستقلة ذات مصداقية للنظر في حالات الاختفاء من التي تورط فيها الجانبان أثناء الصراع مسألة ملحة لم يبت فيها بعد على الرغم من التعهد مرارا في الاتفاقات وفي منتديات أخرى بإنشائها. وفي هذا الخصوص، يلزم بذل المزيد من الجهود من جانب السلطات من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، بطرق منها التحقيق في الجرائم الماضية، وتوطيد سيادة القانون في المستقبل.

٤٦ - واصلت المفوضية العمل مع الجهات الوطنية الفاعلة، ولا سيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوفير التدريب لها لبناء القدرة الوطنية على معالجة حالة حقوق الإنسان في المستقبل. ولئن أشير إلى هذه اللجنة في الدستور المؤقت فإنها لم تبدأ بعد عملها لأن الحكومة لم تعين مفوضين حتى الآن.

٤٧ - وزارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نيبال في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لدعم عمل المفوضية وعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وركزت الزيارة بالدرجة الأولى على قضايا الاندماج الاجتماعي والتمثيل، والمساءلة، وضرورة تعزيز إنفاذ القانون من أجل إعداد دائرة شرطة محترفة تحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً. وفي تطور حميد، مُدد الاتفاق المبرم بين مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة نيبال سنتين إضافيتين، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

سادسا - تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري

٤٨ - أقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري علاقة عمل ممتازة، مما مكن ممثلي الخاص من الوفاء بمسؤوليته عن تنسيق جهود الأمم المتحدة في نيبال دعماً لعملية السلام. وفي مطلع نيسان/أبريل، اتفق على إطار استراتيجي مشترك لدعم عملية السلام. وهذا الإطار الاستراتيجي المشترك يشكل أيضاً أساساً لأحد المجالات الأربع ذات الأولوية التي حددها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، الذي يجري حالياً وضعه في صيغته النهائية بالتشاور مع الحكومة والشركاء الإنمائيين. وخلال فترة الثمانية عشر شهراً المقبلة، سيشكل الإطار الاستراتيجي أساساً لإعادة توجيه البرامج الحالية وصياغة برامج جديدة ذات أولوية لدعم عملية السلام. وقد ترسخ التعاون بقوة بين البعثة، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يتعلق بتسجيل المقاتلين الماويين وتشجيع ودعم التدابير الرامية إلى تحسين الظروف في مواقع التجميع.

٤٩ - ولتكميل الصندوق الاستثماري للسلام التابع لحكومة نيبال والذي بدأ عمله في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أنشئ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ صندوق الأمم المتحدة للسلام من أجل نيبال (صندوق الأمم المتحدة). وفي إطار الهيكل العام نفسه لإدارة الصندوق الاستثماري للسلام التابع لنيبال، الذي تشرف عليه لجنة توجيهية حكومية بمشاركة الأمم المتحدة والجهات المانحة، سيعمل صندوق الأمم المتحدة على تعزيز جهود التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة والجهات المانحة تحت قيادة البعثة.

٥٠ - وسيُمكن صندوق الأمم المتحدة من تقديم الدعم في خمس مجموعات رئيسية ذات أولوية، وهي: (أ) مواقع التجميع وإعادة الإدماج؛ و (ب) الانتخابات والحكم؛ و (ج) تحقيق الأثر السريع (للمجتمعات الضعيفة)؛ و (د) قطاع الأمن؛ و (هـ) الحقوق والمصالحة. ويتوقع أن يصفى صندوق الأمم المتحدة تدريجياً في غضون عامين من إنشائه، وأن يمتلك خلال تلك الفترة القدرة على تيسير الدعم السريع الذي تقدمه الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لعملية السلام. وتلقى الصندوق مساهمات تبلغ قيمتها مليون دولار من المملكة المتحدة و ١,٢ مليون دولار من الدانمرك، كما أبدت جهات مانحة أخرى اهتمامها بالمساهمة. وكان أول مشروع وافق عليه صندوق الأمم المتحدة هو تمويل العقد الداعم للإجراءات المتعلقة بالألغام وبأنشطة التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع المشار إليها في الفقرة ٢٩ أعلاه.

سابعاً - ملاحظات

٥١ - أحرزت عملية السلام في نيبال تقدماً ملحوظاً في فترة قصيرة جداً. فقليلون هم من تصوروا في مطلع عام ٢٠٠٦ الإعلان عن انتهاء الصراع المسلح، والقيام بتنفيذ الاتفاق المتعلق بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين بإشراف الأمم المتحدة مع تعاون واسع بين الجيش النيبالي والجيش الماوي، ودخول الحزب الماوي إلى المجلس التشريعي المؤقت ومشاركته في الحكومة المؤقتة، والتوصل إلى اتفاق شبه شامل بشأن ضرورة المضي قدماً نحو تسوية دستورية جديدة من خلال انتخاب جمعية تأسيسية. إن هذه لإنجازات تاريخية، وإني أُهنئ طرفي عملية السلام على مثابرتهم من أجل التوصل إلى توافق الآراء بشأن المسائل الصعبة.

٥٢ - وبينما تحقق الكثير، ما زال هناك الكثير أيضاً مما يتعين إنجازه. فمهمة رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التي عهد بها إلى الأمم المتحدة، هي خطوة أولى في عملية. وقد

أبرزت مدى تعقيد العملية، بما في ذلك الظروف غير المرضية في مواقع التجميع الخاصة بالجيش الماوي، التي يجب معالجتها من خلال الإسراع باتخاذ قرار بشأن مستقبل المقاتلين السابقين، في سياق إصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل.

٥٣ - ويجب أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية، وهو الهدف الأساسي للبعثة، في بيئة تتيح للشعب النيبالي الإعراب عن إرادته الحقيقية. وهذا سيتطلب دعم اللجنة الانتخابية والتعاون معها بينما تنظم أول انتخاب في نيبال استنادا إلى التمثيل النسبي الجزئي وتعمل على تثقيف الناخبين بشأن اقتراع فريد لانتخاب الجمعية التأسيسية. وسيتطلب أيضا جهدا تعاونيا لاستتباب الأمن العام من خلال إنفاذ القانون بفعالية وفي احترام لحقوق الإنسان في بلد قُسم في السابق بين الدولة والجهات من غير الدولة ولم تنشر فيه قوات الشرطة بعد في جميع أنحاء البلد.

٥٤ - ويجب أن تنجح الحكومة من خلال التزامها بالحوار في كفالة شعور فئات المجتمع المدني في نيبال، ولا سيما فئاته العديدة المهمشة تقليديا، بأنها معنية بعملية إنشاء الجمعية التأسيسية. وتعتبر هذه العملية فرصة لإقامة "نيبال جديدة"، ويجب أن يتم الانتخاب الذي سيحدد التمثيل في هذه الهيئة وعملية وضع الدستور التي ستتبعه على نحو يُسمع صوت أولئك النيباليين الذين غالبا ما لا يُسمع صوته.

٥٥ - وما تسعى إليه عملية السلام في نيبال، في آخر المطاف، هو حل أسباب الصراع الكامنة التي طال أمدها. ولا يمكن التقليل من شأن التحدي الذي يمثله ذلك وأثره المحتمل على ما يُبذل حاليا من جهود لتحقيق السلام في الفترة الانتقالية على الأمدين القريب والمتوسط.

٥٦ - إن العملية ملك للنيباليين. وقد أظهر الطرفان أنهما قادران على التغلب على الصعوبات عندما يتوافقان في آرائهما ويعملان من منطلق وحدة الهدف. وسيكون الحفاظ على وحدة الهدف ضروريا في الشهور القادمة إذ سيكافح البلد في مواجهة التحدي الهائل المتمثل في إعادة تشكيل نفسه باعتباره دولة مسالمة وديمقراطية وشاملة للجميع. وسوف تقوم البعثة، بدعم من جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، بدورها في دعم هذا المسعى وفقا لولايتها.